

التجمعات اللبنانية الاغترابية: قرار إرسال الجيش إلى الجنوب «احتوائي» ما لم يقترن بتسليم سلاح «حزب الله» ونزول قوات رديعية دولية

■ لندن - «المحرر العربي»:

دعت التجمعات اللبنانية الاغترابية في الولايات المتحدة وكندا وأستراليا وأوروبا مجلس الأمن الدولي في نيويورك إلى إصدار قراره المتوقع عن الحرب في لبنان استناداً إلى البند السابع من القانون الدولي الذي يجيز استخدام القوة في تطبيق القرارات الدولية ومنها القرار ١٥٥٩ لجهة نزع سلاح حزب الله والفضائل الفلسطينية وتجاهل مطالب الوفد الوزاري العربي إلى المجلس بتعديل مشروع القرار الفرنسي - الأميركي لصالح حزب الله وإيران وسورية.

ووصف بيان صادر عن هذه التجمعات وقّعه ست عشرة شخصية لبنانية اغترابية في القارات الثلاث، قرار الحكومة اللبنانية بإرسال الجيش إلى الجنوب بدون تعهد بتسليم سلاح حزب الله بال«احتوائي» من هذا الحزب الذي يفرض هيمنته بالقوة على الدولة اللبنانية.

وركز البيان الذي أرسلت نسخة عنه إلى «المحرر العربي» في لندن على النقاط التالية:

١- إن قرار الحكومة اللبنانية الاثنى الماضي إرسال خمسة عشر ألف جندي إلى الجنوب بعد الانسحاب الإسرائيلي منه وبدون تعهد بتسليم سلاح حزب الله الذي تسبب بهذه الأحداث الأليمة، هو قرار احتوائي، إن لم نقل احتيالي، ولن تكون له أي فعالية إن رأى النور في ظل الظروف الميدانية التي يفرضها حزب الله في الجنوب منذ عام ٢٠٠٠. إنها محاولة مكشوفة للتفكير لقرارات حكومة الرئيس السنيورة من خلال ضغط حزب الله وبعض الدول العربية واللاتفاف على أي قرار فاعل وملزم لمجلس الأمن. وما يثير الريبة أن

هذا القرار لم يأت على ذكر أمر تجريد حزب الله من سلاحه وابتعاد مقاتليه عن الجنوب وهنا مكنم الخطر.

٢- نطالب بأن توضع قوى الجيش التي ستُرسل إلى الجنوب تحت إمرة قيادة الأمم المتحدة التي ستتولى الإشراف على القوات الدولية هناك وذلك لضمان عدم تعرضها لضغوطات من حزب الله وسورية وإيران. كما نطالب ونشدد على نشر قوات دولية لمراقبة الحدود اللبنانية السورية التي تعتبر المصدر الأساسي للسلاح والتخريب.

٣- إن القوات الدولية يجب أن تأتي بناء على البند السابع من القانون الدولي وهو أمر في غاية الأهمية وإلا تحولت إلى شاهد زور يحمي الوضع المفروض من قبل حزب الله على الجنوب، تماماً كما هي للأسف مهمة القوات الدولية العاملة حالياً في الجنوب (اليونيفيل).

٤- نطالب المجتمع الدولي ودوله الحرة ومجلس الأمن بأن يباشروا فوراً باتخاذ كل الخطوات العملية اللازمة للتصويت على القرار الدولي الجديد وإقراره دون الوقوع في شباك المندوبين العرب الذين كلفهم اجتماع وزراء خارجية الدول العربية الذي عقد في بيروت السفر إلى الولايات المتحدة في محاولة يائسة لتغيير بعض بنود مسودة المشروع.

٥- يبقى أن مواقف وزير خارجية سورية وليد المعلم المقاومة والعنصرية خلال مشاركته في اجتماع بيروت هي العجب بأبهى حلله، وفاقده الشيء لا يعطيه، علماً أن مئات اللبنانيين الأبرياء لا يزالون معتقلين اعتباطاً ومنذ سنين في سجون النظام السوري، كما أصاب الاتهام تشير إلى وقوف نظامها وراء كل جرائم القتل

والاغتيالات في لبنان حاضراً أو ماضياً.

٦- حزب الله هو مجموعة أصولية إيرانية - سورية، تفرض وجودها المسلح على الشعب اللبناني بالقوة، وما هي قد هدمت البلاد على رؤوس أبنائها، ولن تقوم للدولة اللبنانية أي قياماً من كبوتها والتهميش، كما أنه لن تعود الحريات ولا الديمقراطية ولا الأمن إلى لبنان إلا بالإنهاء الجذري والكلي للوجود المسلح والحل العسكري لهذا الحزب، وغيره من الميليشيات المسلحة، التي تسببت في حدوث الحرب الحالية المدمرة.

٧- ليعلم العالم أن الشعب اللبناني بأكمله هو ضحية ما يجري على أرضه من أعمال عنف رغمًا عن إرادته، وليعلم أيضاً أن حكومة الرئيس السنيورة مخترقة وغير متجانسة، وهي عاجزة عن القيام بواجباتها رغم نوايا رئيسها الطيبة ورغبات غالبية أعضائها الصادقة. كما أن الكلام عن الوحدة الوطنية يبقى حلاً ما لم يتدخل العالم الحر بقوة لمساعدة الدولة اللبنانية لاستعادة كامل سيطرتها على الأراضي اللبنانية كافة، وفرض سلطة القانون، وحصر السلاح بالقوى المسلحة الشرعية، وتجريد حزب الله والمنظمات الفلسطينية من سلاحها، وضبط الحدود مع سورية وإغلاق كل المؤسسات التي تنشر سياسة ومفاهيم الأصولية والحقد ورفض الآخر، والخروج من شباك الهيمنة والتهديدات.

موقعو البيان

- الدكتور جوزيف حتي/ منظمة أمركيو نيو إنغلاند من أجل لبنان NEAL.
- الكولونيل شربل بركات/ الجامعة اللبنانية الثقافية الحرة في كندا WLCU - Canada
- وليد الحاج/ الإتحاد اللبناني المسيحي في

بريطانيا.

● إلياس بجاني/ نادي التيار الوطني الحر اللبناني الكندي/ اف بي أم كندا/ (FPM - Canada) (لا علاقة له من قريب ولا من بعيد بحزب التيار الوطني الحر اللبناني).

● طوني مونس/ الإتحاد اللبناني الكندي لحقوق الإنسان CLHRF.

● وليد حداد/ المنسقية العامة للمؤسسات اللبنانية الكندية LCCC.

● نوال حداد/ نادي ماسيسوكا الفينيقي

CPCSC.

● جوزيف هيمو/ النادي الكندي الفينيقي

CPCSC.

● شربل قسطنطين/ النادي الكندي اللبناني المسيحي للتراث CLCHC.

● شبل الزغبى/ تجمع مقاتلي القوات اللبنانية السابقين في بلاد الاغتراب LFVV.

● كريستيان شاوول/ تنظيم حراس الأرز في بريطانيا.

● جورج شعيا/ مكتب الإعلام لأميركا الإسبانية في الجامعة اللبنانية الثقافية MWU.

● روني صومط/ الإتحاد الماروني العالمي في أوروبا.

● كابي جالو/ التنظيم الأرامي الديمقراطي ArDO.

● أسعد صوما/ منظمة التضامن مع مسيحيين في الشرق الأوسط SOMEK.

● الدكتور رشيد رحمة/ الأمين العام للجنة ثورة الأرز العالمية في لبنان. ●

القوى اللبنانية الفاعلة في كندا:

أي قرار غير متكامل حول لبنان سينشر الفوضى وينهي الكيان اللبناني لمصلحة «حزب الله» وسورية وإيران

■ لندن - «المحرر العربي»:

أعربت «المنسقية العامة للمؤسسات اللبنانية الكندية» عن مخاوفها هذا الأسبوع من أن يؤدي أي وقف لإطلاق النار في لبنان بين الإسرائيليين و«حزب الله» دون مشروع قرار متكامل يعالج جذور المشكلة، إلى «نشر الفوضى الميليشياوية والأصولية»، وقد ينهي الكيان اللبناني من أساسه لمصلحة حزب الله وورعائه في دمشق وطهران.

وطالب بيان للمنسقية التي تضم النوادي والمؤسسات الكندية - اللبنانية مثل الإتحاد اللبناني - الكندي والجامعة اللبنانية الثقافية الحرة في كندا والتيار الوطني الحر الكندي اللبناني (منشق عن التيار العوني الأم)، وقّعه الأمين العام للمنسقية إلياس بجاني والمستشار السياسي لها شربل بركات، بأن يشمل أي قرار لمجلس الأمن لوقف الحرب في لبنان «فرض تطبيق القرارين ١٥٥٩ و١٦٨٠ ونشر قوات دولية رادعة وقائية بين الإسرائيليين وحزب الله وعلى الحدود السورية - اللبنانية».

وقال البيان الذي تلقت «المحرر العربي» نسخة عنه إن «المنسقية العامة للمؤسسات

اللبنانية الكندية تثمن موقف حكومة السيد هاربر الكندية الشفاف والحكيم لجهة مسانبتها بصدق الجهود الدولية الساعية لصياغة اتفاق وقف لإطلاق النار في لبنان بالتلازم والتزامن مع صدور قرار دولي تتضمن بنوده حلاً ثابتاً وقابلاً للتطبيق بواسطة قوة عسكرية عندها كل الصلاحيات الردعية والقتالية».

وذكر البيان «إن أي وقف لإطلاق النار دون مشروع قرار متكامل يعالج مسببات المشكلة الأساسية سيزيد من حال الفوضى الميليشياوية والأصولية وقد ينهي الكيان اللبناني من أساسه لمصلحة دمشق وطهران».

وشجع البيان الحكومة الكندية على «الاستمرار بمطالبتها تنفيذ القرارين ١٥٥٩ و١٦٨٠ ونشر قوات دولية رادعة وقائية، ليس فقط في الجنوب، للفصل بين القوات الإسرائيلية وجماعة حزب الله، بل أيضاً على الحدود السورية اللبنانية لوضع حد لتهريب السلاح والمخربين».

وقال: «إنه أمر محزن ومخيب للأمل أن نرى بعض القيادات اللبنانية وفي مقدمتها العماد ميشال عون التي كانت تطالب بالسيادة، تنقلب على ذاتها وتتنكر لكل تاريخها والطروحات، ومحير هو موقفها المستجد لجهة اعتبارها القوات الدولية قوات احتلال في حال جاءت لنزع سلاح حزب الله بالقوة وللمحافظة على السيادة اللبنانية».

أما الكارثة فهي في تنكر هذه القيادات للقرار الدولي ١٥٥٩ من دون خجل أو وجل واعتبارها إياه شيئاً من الماضي، علماً أنها كانت تفاخر بالوقوف وراء إنجازها، هذا ولم تكن عودتها من المنفى ممكنة لولا صدوره».

لقد سقط هؤلاء في أفخاخ أحلام نصبوها لأنفسهم وقد أصبحوا أسيري طموحاتهم وعنادهم وحماسة الرأس. إن ما يؤسف له فعلاً هو انجرار الكثيرين من أهلنا «على عماهم وراء هذه القيادات التي تسوق لهم انقلاباً على ذاتها على أنه خطة خلاص حكيمة للوقوف في وجه مخططات شريفة لبنانية تريد الاستيلاء على البلد وتوطئ فلسطينيين فيه، وهنا تلعب هذه القيادات التي خيبت آمال الناس على الخوف والعصبيات لتلبس حزب الله الأصولي والمسلح حتى أذنيه دور الحامي والضامن، ولتبرر في الوقت عينه تحالفها الهجين معه وتغطيتها كل ما يقوم به من أعمال عسكرية مغامراتية إيرانية سورية».

وقال البيان: «لقد غرقت هذه القيادات من

رصيدها وغرقت، وقد أمست خوابيها شبه فارغة. إن هذه المواقف غير المسؤولة تجعلنا نعيد النظر بكل ما قيل حول حروبها السابقة والتي لم ينتج عنها غير اقتلاع المسيحيين من بلداتهم وقراهم وقتلهم وتهجيرهم والغناء دورهم الوطني. نحن فعلاً بتنا نخاف أن تكون المواقف الهجينة الجديدة لهذه القيادات هي رصاص الرحمة التي ستقضي على كل آمال المسيحيين والأحرار من اللبنانيين».

وناشد البيان «أبناء جالياتنا في بلاد الانتشار الذين يريدون خلاص وطنهم الأم وعودته سيداً حراً مستقلاً خالياً من الميليشيات والمنظمات الأصولية والإرهابية التركيز في أنشطتهم واتصالاتهم على مسببات المشكلة التي هي وجود ميليشيات أصولية مسلحة في مقدمتها حزب الله مرتبطة عضويًا بإيران وسورية وهي تحول بالقوة دون قيام الدولة واستعادة قرارها وتمتع استردادها السيادة والاستقلال وبسط سلطة القانون. كما نجدد دعوتنا إلى عدم التظاهر إلا أمام سفارتي سورية وإيران وللمطالبة فقط بتنفيذ القرار الدولي ١٥٥٩ وإيجاد حل دولي لكل مسببات معاناة اللبنانيين في الداخل ومع دول الجوار».

البرلمان الإسرائيلي والموقف من الحرب:

دعاة تسفير الحرب لتحقيق الأهداف هم الأغلبية

في ٢٠٠٦/٨/٨ خصص البرلمان الإسرائيلي (الكنيست) جلسة خاصة لمناقشة الحرب على لبنان والعدوان المستمر ضد لبنان، وقد اخترنا في ما يلي بعض نصوص من الكلمات التي ألقاها عدد من أعضاء الكنيست تجاه هذه الحرب ومواقفهم منها:

حركة شاس

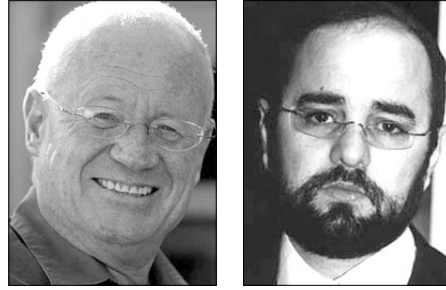
قال يعقوب مارغي عضو الكنيست عن حركة «شاس» (١١) مقعداً وهي حركة دينية للشرقيين اليهود وتشارك في الحكومة الإئتلافية ويمثلها وزراء بعضهم في المجلس المصغر لشؤون الأمن واتخاذ قرارات الحرب المستمرة على لبنان: «إن الدموع التي ذرفت من عيني رئيس حكومة لبنان في مؤتمر وزراء الخارجية العرب لم تؤثر بي أبداً والسنيورة يعرف أن دوره أت بعد الحزيري».

وما ينبغي قوله لحكومة لبنان هو أنه إذا لم تقم حكومة لبنان باستئصال الإرهاب، فإن لبنان سيستمر في التعرض للتدمير والخراب من جانبنا. وإن كارثة قانا المفبركة تستغل ضدنا من دموع التماسيح في الخارج في حين أن لدينا مليوناً من الذين يعيشون في الملاجئ ومع ذلك لا يريد هذا المجتمع الدولي إلا التعامل بشكل مزدوج تجاهنا».

حزب «كاديما» الحاكم

وقالت عضو الكنيست روحاما إبراهيم من حزب كاديما الحاكم: «انني أدعو الكنيست إلى الإعراب عن دعمه لمقررات ومواقف الحكومة من أجل تحقيق الأهداف التي وضعتها الحكومة وهي:

١- نزع أسلحة حزب الله. ٢- إزالة خطر الصواريخ ووصولها إلى قرى ومدن الشمال والجمهور الإسرائيلي. ٣- الإفراج من دون قيد أو شرط عن الجنديين المخطوفين. ٤- دعوة الحكومة إلى اتخاذ كل ما يلزم من أجل حسم هذه الحرب والاستجابة لجمع طلبات الجمهور في قرى ومدن الشمال



داني ياتوم

يعقوب مارغي (شاس)

وخصوصاً المرافق التجارية والأعمال».

«المفدال»

وتلا عضو الكنيست أوري أريئيل من كتلة المعارضة بيان كتلة (المفدال) وحركة (الاتحاد القومي) ولهما (١٨) عضو كنيست الذي قال فيه: «إن الكتلة تدعم قرارات الحكومة الداعية إلى استمرار حرب لا هوادة فيها ضد لبنان وستستمر بدعمها طالما تتمسك بهذا الموقف من أجل تحقيق الأهداف التالية:

١- نزع أسلحة حزب الله وتنفيذ القرار (١٥٥٩). ٢- إن هذه الكتلة ترفض المبادرة الداعية إلى وقف النار قبل أن يتم حسم الانتصار فيها. فإن أي وقف للنار من دون وصولنا إلى الانتصار سيشكل ضعفاً ودعوة لاستمرار الهجمات ضد إسرائيل.

وان كتلتنا تندد بإعلان رئيس الحكومة الذي قال فيه إن انتصارنا في لبنان سيوفر زخماً لتطبيق خطة الانطواء في الضفة الغربية. وأنا نرى أن أي انسحاب من الضفة الغربية سيوفر ممراً مماثلاً لما حدث لنا من لبنان وسوف يؤدي إلى إدخال (٤) ملايين إسرائيلي إلى الملاجئ. وأنا نطالب رئيس الحكومة إلى الإعلان عن أن إسرائيل في حالة حرب من أجل توفير المساعدات المستمرة لسكان الشمال

وبشكل كامل».

كتلة ميريتس

وقدم عضو الكنيست من كتلة (ميريتس) (٦) مقاعد اقتراح الكتلة المقدم للحكومة، وقال ران كوهين: «إننا ندعو الحكومة للتوصل إلى وقف نار متبادل ومتفق عليه فوراً من أجل منع المزيد من الخسائر البشرية ووقف الأضرار عن شروط الحياة للإسرائيليين واللبنانيين الذين يتعرضون للنيران وخصوصاً الطبقة الفقيرة من الإسرائيليين. وندعو الكنيست إلى تأييد اتفاق لوقف نار متبادل وإلى العملية السلمية المقبلة. أما القول بأننا سنتمكن من تحقيق الانتصار على لبنان خلال أيام قليلة فليس عملياً خصوصاً حين تجري الحرب بين جيش نظامي تقليدي كبير وضد مقاتلين في حرب العصابات. ثانياً: ينبغي على الكنيست أن تنظر بإيجابية لمشروع اقتراح مجلس الأمن الدولي الذي يتألف من: وقف إطلاق النار وعودة الجنود المخطوفين ونشر قوات دولية يدعم انتشار الجيش اللبناني على كامل الأراضي اللبنانية. وندعو الكنيست إلى رفض الأهداف الإسرائيلية الداعية إلى تلقين درس لحزب الله واحتلال جنوب لبنان أو انتشار قوات من الأمم المتحدة كشرط للانسحاب من المناطق التي احتلتها الجيش الإسرائيلي. ثالثاً: إننا ندعو الحكومة إلى الإعلان عن وجود حالة حرب لكي يتم تعزيز المساعدات على المتضررين».

كتلة الأحزاب العربية

وتقدمت كتلة الأحزاب العربية في الكنيست بمشروع إلى الحكومة تلاه عضو الكنيست محمد بركة وقال فيه: «أولاً نطالب الكنيست برفض بيان الحكومة الداعي إلى استمرار الحرب. ثانياً: نطالب الحكومة بوقف النار فوراً في لبنان وفي قطاع غزة والضفة الغربية وفتح مفاوضات شاملة مع

الفلسطينيين ولبنان وسورية من أجل تسوية شاملة تحول حدود عام ١٩٦٧ إلى حدود سلام حقيقية. ثالثاً: ندعو الكنيست:

أ- إلى الإعراب عن تقديرها للقرار الذي اتخذته الحكومة من أجل نشر الجيش اللبناني في جنوب البلاد. ب- إلى التسجيل الإيجابي لتصريحات سفير سورية في واشنطن التي ذكر فيها استعداد سورية للتوصل إلى سلام مع إسرائيل على قاعدة حدود عام ١٩٦٧.

رابعاً: يجب على الكنيست أن تعارض كل مسعى أو عمل لتوسيع الحرب ولكل محاولة لاستغلال الحرب من أجل تحقيق أهداف إقليمية مصلحة الولايات المتحدة. خامساً: إن الكنيست يجب أن تعارض بشدة كل عمل عسكري يتسبب بالأذى والإصابة للمدنيين وتدعو إلى إيقاف استهداف المدنيين سواء في قطاع غزة أو في لبنان أو في إسرائيل. سادساً: يجب على الكنيست دعوة الحكومة للتوصل إلى اتفاق من أجل إعادة الجنود الموجودين في أيدي الفلسطينيين وحزب الله مقابل الإفراج عن أسرى فلسطينيين ولبنانيين. سابعاً: إيقاف الحكومة للعمليات العسكرية داخل قطاع غزة التي أدت إلى قتل (٢٠٠) مدني فلسطيني».

وعند التصويت على هذه المقترحات كانت المهزلة في البرلمان أن جميع الاقتراحات من (ميريتس) ومن (المفدال) (الاتحاد القومي) ومن الأحزاب العربية لم تفر بأغلبية لأن من صوت إلى جانب مشروع الأحزاب العربية لم يتجاوز ٤٪، ومع (المفدال) المتشدد ٤٠٪ ومع ميريتس المعتدل ٤٪.

وكان داني ياتوم الجنرال السابق ورئيس الموساد سابقاً وعضو الكنيست عن حزب العمل الذي يشارك في الحكومة قد أعلن أنه يعتبر حكومة السنيورة حكومة عدو وليس حكومة محايدة. •

هل ضغط أولمرت على بوش في قمة أيار لإعطائه ضوءاً أخضر للتخلص من تهديد صواريخ حزب الله؟

الحرب كما يراها خبراء أميركيون وإسرائيليون في شؤون المنطقة

وتحدث في هذا التمهيد عن عمليات عسكرية ستلجأ إلى تنفيذها إسرائيل من أجل التخلص من تهديدات صواريخ حزب الله وإزالة الخوف الأميركي من مضاعفات ضرب منشآت إيران النووية على إسرائيل من صواريخ حزب الله.

ويقول لوتسفاك إن الجميع يتذكر زيارة أولمرت لبوش في أيار/ مايو الماضي وتركيز محادثتهما على إيران ومنشآتها النووية والأبناء التي تحدثت عن محاولة أولمرت دفع بوش إلى شن هجوم جوي أميركي على إيران. وقبل أربعة أيام من القمة التي عقدها أولمرت مع بوش في ٢٠٠٦/٥/٢٥ قال أولمرت في مقابلة مع (سي إن إن) إن القدرة التكنولوجية الإيرانية أصبحت «قريبة جداً جداً» من بلوغ مرحلة صناعة القنبلة النووية، وأضاف أنه يفضل البدء باتخاذ الإجراءات الضرورية لوقف هذه القدرة التكنولوجية الإيرانية بدلاً من انتظار المساعي الدبلوماسية.

ويكشف يتسحاق بن جورين في «واي نيت نيوز» العبرية أن أولمرت حمل إلى بوش في ٢٠٠٦/٥/٢٥ تقريراً مخابراتياً أعدته المخابرات العسكرية الإسرائيلية والموساد عن إيران يشجع على الإسراع في توجيه ضربة أميركية لها.

ويرى لوتسفاك أن بوش ربما أعطى أولمرت في ذلك الوقت الضوء الأخضر للتخلص من تهديدات صواريخ حزب الله ضد إسرائيل لكي لا تتحول إلى عبء على واشنطن عندما تبدأ عملية ضرب إيران ومنشآتها النووية. وهذا ما ظهر على أولمرت حين سأله الصحافيون الإسرائيليون عن إيران فأجاب بالقول: «إنني أشعر بالرضى جداً جداً من موقف بوش تجاه هذا الموضوع».

أن إسرائيل تؤكد وجود صلة بين أي هجوم على حزب الله وبين الهجوم على إيران للتخلص من منشآتها النووية ومن صواريخه التي تهدد إسرائيل.

فإسرائيل بموجب هذه الصلة أو هذا التفكير مطالبة بالتخلص من صواريخ حزب الله، أما الولايات المتحدة فتستكون مطالبة بالتخلص عبر الضربات الجوية من المنشآت النووية الإيرانية، وبهذه الطريقة يتم تبديل الشرق الأوسط كله.. وربما هذا ما أشارت إليه بشكل ما كوندوليزا رايس حين أعلنت أن شرق أوسط «كبيراً» جديد سيولد من رحم هذه الحرب في أيامها الأولى وقبل تعرقل وفشل الهجوم العسكري الإسرائيلي على حزب الله ولبنان؟! فقد أضافت رايس عبارة «الكبير» للشرق الأوسط وكأن إيران ستكون من بين «أجندته» وليس لبنان وسورية وحزب الله وحدهم.

ويعزز عدد من المحللين الاستراتيجيين المحايدين في الولايات المتحدة هذه «الصلة» حين يشير بعضهم بلغة أكثر وضوحاً من شتاينبيرغ إلى الأهداف الإسرائيلية الواسعة والمتعددة من حربها على لبنان. وبهذا الصدد يقول ماثيو كالمان مراسل مجلة «سان فرانسيسكو كرونيكل» الأميركية في تل أبيب (٢٠٠٦/٧/٢١) أن الحكومة الإسرائيلية كانت قد خططت لهذه الحرب ضد صواريخ حزب الله منذ شهور كثيرة. ويؤكد بلغته الخاصة قائلاً: «قبل ما يزيد على سنة بدأ مسؤول عسكري إسرائيلي رفيع المستوى بعرض تمهيد استخدم فيه صيغة الذي يكشف أمراً ولا يرغب ممن يسمعه الإعلان عنه الآن. ووجه هذا التمهيد وصيغته لعدد من الدبلوماسيين الأميركيين والصحافيين ومراكز الأبحاث الأميركية

ولم تكن القيادة الإسرائيلية تهضم مثل هذا التبرير وكانت تلح على إدارة بوش بعدم الانتظار طويلاً وبضرورة توجيه الضربة الجوية لإيران طالما أن إسرائيل سترد بقسوة على حزب الله ولن تخشى من صواريخه.. وحين تمسك المسؤولون الأميركيون بفكرة استبعاد ضرب إيران أعدت إسرائيل خطة لهذه الحرب ضد حزب الله من أجل إزالة الحجة الأميركية أو المبرر الأميركي الذي لا يشجع واشنطن على التخلص من المنشآت النووية الإيرانية بضرية عسكرية مكثفة. ويستنتج لوتسفاك بأن إسرائيل جهزت نفسها لتوجيه ضربة وقائية ضد صواريخ حزب الله وكانت تنتظر التوقيت وربما السيناريو المناسب قبل اختطاف الجنديين الإسرائيليين ومقتل الجنود الثمانية من قبل حزب الله..

ويعترف البروفيسور جيرالد شتاينبيرغ الخبير الإسرائيلي في الشؤون العسكرية والاستراتيجية الإسرائيلية ومنهج التفكير في الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة بوجود «صلة مهمة» بين تدمير إسرائيل لقوة حزب الله الصاروخية وبين الهجوم الأميركي الممكن أو المحتمل على المنشآت النووية الإيرانية.

ففي مقابلة أجراها برنارد كفيرتسمان عضو «مجلس العلاقات الخارجية الأميركي» في نيويورك في الأسبوع الماضي (٢٠٠٦/٨/٢) مع شتاينبيرغ قال الأخير إن إسرائيل تتوقع أن تتخذ إدارة بوش بعد الانتخابات للكونغرس ما ينبغي اتخاذه من قرارات للهجوم على إيران. وكان افرام كام المختص الإسرائيلي بشؤون إيران في مركز «جافيه للدراسات الاستراتيجية» قد ذكر في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٤

تحدث كثيرون منذ اشتعال هذه الحرب على لبنان عن أهدافها ومبرراتها التي تتجاوز من دون أدنى شك الأهداف والمبررات المعلنة من قبل أولمرت وحكومته.. فليس لبنان وحده من أهدافها وإن كان ميدانها ومقدمة أهدافها، بل المنطقة كلها وكان إسرائيل تريد أن تتحول إلى آخر الحروب لا في ما يخص العرب وحدهم بل وفي ما يخص أهداف أميركا في المنطقة كلها من إيران حتى المغرب العربي.

هذا على الأقل ما يسלט الضوء عليه بعض أهم المحللين السياسيين الاستراتيجيين من الأميركيين والإسرائيليين بشكل خاص.

ففي ٢٠٠٦/٨/٩ نشر غاريت بورتر الذي يعد من أبرز المحللين السياسيين في مجلة «أنتي وور» الإلكترونية واسعة الانتشار مقالاً كشف فيه وبشكل مثير وواقعي أن أحد أهم الخبراء في سياسة «الدفاع الوطني الإسرائيلية» يعتقد أن الحرب على لبنان ضد «حزب الله» كان من بين أهدافها الرئيسية: تغيير موقف إدارة بوش وعقليتها المترددة تجاه ضرب إيران. وهذا الخبير (إدوارد لوتسفاك) الذي يعمل مستشاراً رفيع المستوى في «مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية»، وهو مركز أبحاث يخدم إدارة بوش والمحافظين الجدد، يقول إن عدداً من المسؤولين المهمين في اتخاذ القرار في إدارة بوش بدأوا يستبعدون ويرفضون الخيار الداعي إلى توجيه ضربات جوية أميركية ضد المنشآت النووية الإيرانية. فهؤلاء يرون أن ضربة جوية كهذه ستعرض حليفهم الإسرائيلي لضربات من صواريخ حزب الله على شمال ووسط إسرائيل واحتمال وقوع خسائر بشرية إسرائيلية باهظة.